شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

أنموذجنا المصري

قدّم المصريون لنا مثالاً جديراً بالاحتذاء لحلّ واحدة من أكبر مشاكلنا في العراق، هي أم المشاكل لأنها تتعلق بأم القوانين، الدستور. ومن المفترض أن يبادر الأعضاء الوطنيون في برلماننا إلى تقديم اقتراح بتمثل الأنموذج المصري بشأن مشكلتنا التي صار عمرها ست سنوات ومن الممكن أن تبقى ست سنوات أخرى أو أكثر.

المصريون قرروا إناطة مهمة كتابة دستورهم الجديد بلجنة من خارج البرلمان، فقد قضت محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة المصري ببطلان الجمعية التأسيسية للدستور التي قرر البرلمان المصري تشكيلها من ١٠٠ شخصية نصفهم من البرلمان والنصف الآخر من خارجه، وذلك استناداً إلى أن الإعلان الدستوري الصادر بعد إطاحة نظام حسني مبارك لم ينص على تضمين الجمعية التأسيسية أعضاء في البرلمان.

هنا في العراق وفي ظرف سياسي وأمني عاصف، ارتكب السياسيون خطأً قاتلاً بأن عهدوا إلى أنفسهم بمهمة صياغة الدستور لنظام أريد أن يكون ديمقراطياً.. السياسيون الذين تولّوا المهمة لم يكونوا في الغالب من الديمقراطيين ولا حتى من المؤمنين بالديمقراطية ونظامها السياسي. كما انهم لم يكونوا من أصحاب الاختصاص والخبرة في مجال التشريع، بل ان أغلبيتهم كانت من الحزبيين الطائفيين، فأنتجوا لنا دستوراً على صورتهم. ولأنهم لم يتمكنوا من التوافق على مواد الدستور ثبّتوا مادة تلزم بتعديل الدستور في غضون أشهر بعد إجراء أول انتخابات برلمانية على أساسه. وقد مرت الآن خمس سنوات ونصف السنة على الموعد المُفترض لإقرار التعديلات التي صيغت ولم يناقشها البرلمان السابق ولا الحالي الذي انتهى أكثر من نصف ولايته.

المشكلة أن التعديلات المقترحة أعدّها سياسيون أيضاً وأودعوها أمراضهم وعُقدهم الطائفية وسواها، وهي لهذا السبب موضع خلاف بين قواهم وتياراتهم السياسية المشكّلة للبرلمان والحكومة. ومن غير المؤمّل، بل من شبه المستحيل، أن يتحقق توافق على هذه التعديلات في ظل الأزمة الطاحنة المتواصلة بين هذه القوى والتيارات.

مصر تُقدّم لنا أنموذجاً، فقد توافق رئيس المجلس العسكري الحاكم وزعماء الأحزاب السياسية خلال اجتماع لهم الأحد الماضي، ضمّ أيضاً رئيسي مجلسي الشعب والشورى، على ترتيبات لتشكيل لجنة تضع معايير وضوابط تشكيل الهيئة التي ستُكلف كتابة مشروع الدستور الذي سيُعرض على الاستفتاء العام، وهي هيئة لن تضم أعضاء في البرلمان، بل سيُعهد بها في الغالب إلى اختصاصيين في القانون والاجتماع والاقتصاد، وإلى جانبهم ممثلون عن القوى السياسية والأطياف الفكرية والمجتمعية في البلاد.

نحن في محنة تتفاقم مع تفاقم المشاكل القائمة بين الكتل والائتلافات، وهي مشاكل تتعلق في الأساس بالدستور، فأطراف هذه المشاكل جميعاً تتهم بعضها بعضاً بانتهاك الدستور وأحكامه، وهي اتهامات صحيحة بالكامل، إذ لدينا دستور غير مكتمل وحمّال أوجه لأنه كُتب على عجل في ظرف ساخن سياسياً وطائفياً وقومياً، والجميع ينتهك هذا الدستور ويدّعي أن غيره وليس هو من يقوم بذلك.

والآن، وقد اشتدّت أزماتنا فمن المفروض أن يكون أوان انفراجها قد حان، وهذا الانفراج لا يكون إلاّ بإنجاز تعديلات الدستور في القريب العاجل، وهذه التعديلات لا يمكن أن ينجزها البرلمان المتخاصم والمتحارب والمنقسم، وإنما يتعين أن يُعهد بها إلى لجنة من خارج البرلمان، كما هي الحال عند المصريين.

التحالف يوافق على مدة شهر.. والكردستاني يعتبره "تحصيل حاصل"

البرلمان يصوّت على تمديد عمل مفوضية الانتخابات رغم التهم الموجهة إليها

يعتزم اليوم مجلس النواب خلال جلسته الـ٣٥ الاعتيادية على مناقشة قضايا عدة أبرزها تمديد عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومسألة ربط المفوضية والبنك المركزي بالحكومة. وأفاد مراسل المدى في البرلمان أنه "من المقرر أن يصوت مجلس النواب العراقي خلال جلسته الـ٣٥ الاعتيادية اليوم على اختيار المرشحين لنيل عضوية محكمة التمييز العراقية وتمديد عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي تنتهي المدة القانونية لعملها في ٢٨ من الشهر الجاري بالإضافة إلى مسألة ربط المفوضية والبنك المركزي بالحكومة".

□ بغداد / إياد التميمي

النائب عن التحالف الكردستاني حسن جهاد أكد أن تمديد عمل المفوضية أمر دستوري على الرغم من وجود اتهامات بقضايا فساد تتعلق برئيس المفوضية فرج الحيدري وآخرين.

وأضاف جهاد في تصريح للمدى أمس: الكتل السياسية ستتناقش اليوم بخصوص الاتهامات الموجهة إلى المفوضية، لكن ما يجب عمله هو التصويت بغض النظر عن هذه الاتهامات، فلا يجوز دستوريا أن ينتهي عمل المفوضية المستقلة للانتخابات ولم تشكل اللجنة التي ستحل محلها.

واعتبر جهاد تمديد عمل المفوضية أمرا دستوريا لا بد منه ، والى ذلك الحين يجب الاستمرار بعمل المفوضية الحالية ، وإن التصويت على عمر المفوضية لمدة شهر أو شهرين في جلسة اليوم تحصيل حاصل.

وعن الوقت المتبقي لإجراء انتخابات مجالس المحافظات حتى التي ستكون في كردستان في أواخر هذا العام، أكد جهاد أن الوقت مازال مبكرا للتحضيرات التي تسبق الانتخابات، مرجحا أن ينتهي تشكيل المفوضية الجديدة خلال شهرين أو أكثر بقليل.

وخلص جهاد بالقول في حال ستعارض كتلة على التصويت فستكون للجنة القانونية كلمتها، مؤكدا أن اغلب مؤسسات الدولة وخصوصا الهيئات المستقلة فيها مشاكل ومتهمة بقضايا فساد.

من جانبه لم يختلف عضو التحالف الوطني النائب جواد البزوني عما ذهب إليه جهاد، فقال نحن مع المفوضية الجديدة التي ستحل محل تلك التي سنصوت لتمديد عملها شهرا واحدا، وأضاف البزوني في تصريح للمدى "لم نصوت كتحالف وطني لأكثر من شهر كون أن الفترة كافية لتشكيل بديل عنها"، محملا زعماء الكتل مسؤولية التأخير عن عدم تشكيل المفوضية الجديدة، وأضاف البزوني "إن الاتهامات الموجهة للمفوضية موجودة في كل مؤسسات الدولة ولم تخل وزارة من قضايا فساد وسوء استعمال للمال العام، ونحن كنواب حتى هذه اللحظة لم نتأثر بالاتهامات وننتظر من القضاء أن يثبت تورط رئيس المفوضية كي نتخذ قراراتنا، ولغاية الآن لم نشكك بنزاهة المفوضية.

وفي سياق ذي صلة، اقترح الأمين العام للكتلة البيضاء النائب جمال البطيخ تشكيل هيئة قضائية لإدارة عمل مفوضية الانتخابات في انتخابات مجالس المحافظات المقبلة.

وذكر في بيان تلقت المدى نسخة منه أن "اللجنة التي اقترحت تشكيلها الكتلة البيضاء تتكون من قضاة يرشحهم مجلس القضاء الأعلى". وشدد على "ضرورة ألاّ تكون اللجنة من القضاة وألاّ تتدخل الأحزاب فيها".

وأضاف أن "اختيار مفوضية انتخابات جديدة يحتاج إلى وقت، ونحن مقبلون على انتخابات مجالس المحافظات خلال الأشهر المقبلة لذلك من الضروري تشكيل هيئة قضائية تراقب عمل الانتخابات".

من جانب آخر، أكد عضو اللجنة القانونية في البرلمان العراقي النائب محمود الحسن أن تمديد عمل مجلس المفوضية العليا للانتخابات في ظل الاتهامات الموجهة لها، أمر صعب جدا".

وكان رئيس مجلس المفوضية العليا المستقلة فرج الحيدري وعضو لجنة المفوضية كريم التميمي قد تم توقيفهما في قضية منح حوافز مالية لموظفين في دائرة العقار في البياع عام ٢٠٠٨، وهذه القضية أدت إلى استجواب الحيدري مرات عدة في مجلس النواب.

وقال الحسن في تصريح صحفي أمس إن "القانون العراقي حدد شروطا لمن ينتمي لمجلس المفوضية وقد أخلت الإجراءات الأخيرة بحق الحيدري والتميمي بالشروط القانونية ما صعب الأمر أكثر".

وأشار إلى انه "ليست لدينا قرارات إدانة بحق اللجنة إلا أننا نمتلك ملفات تحقيقية أحيلت الى القضاء وصدرت بها قرارات اتهام فقط".

وأضاف الحسن "أدعو اللجنة المختصة بتشكيل مجلس جديد إلى الإسراع بإتمام المهمة المنوطة بها في أسرع وقت ممكن".

إلى ذلك أعلن نائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية أمس، أن المجلس سيبدأ اليوم عقد الجلسة الـ٣٥ الاعتيادية بمناقشة عدة قضايا أبرزها تمديد عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ومسألة ربط المفوضية والبنك المركزي بالحكومة.

وأفاد سعيد رسول خوشناو أنه "من المقرر أن يصوت مجلس النواب خلال جلسته الـ٣٥ الاعتيادية اليوم على اختيار المرشحين لنيل عضوية محكمة التمييز العراقية وتمديد عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي تنتهي المدة القانونية لعملها في ٢٨ من الشهر الجاري بالإضافة إلى مسألة ربط المفوضية والبنك المركزي بالحكومة".

وأضاف خوشناو أن "مجلس النواب سيجري أيضاً القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الثاني لقانون المحافظات غير الداخلة في إقليم بالإضافة إلى إجراء القراءة الثانية لمشروع قانون التعديل الثاني على قانون انتخابات مجالس الأقضية والنواحي والمحافظات رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨".

وزاد بالقول أن "جلسة النواب (اليوم) ستضم قراءة تقرير أعدته لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفل في المجلس بشأن زيارتها لسجن التسفيرات في كربلاء".

وكان مجلس النواب العراقي قد صوت خلال جلسته الـ٣٤ التي عقدها في التاسع من الشهر الجاري على اختيار أعضاء مفوضية حقوق الإنسان العراقية إلى جانب إجراء القراءة الأولى لعدة مشاريع قوانين.

وكانت اللجنة المالية النيابية قد حذرت في وقت سابق الأمانة العامة لمجلس الوزراء من محاولة الهيمنة على السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وتحجيم صلاحيات محافظه، مشيرة إلى أن ذلك يعد خرقا للدستور وله تبعات خطرة على الاقتصاد العراقي.

مجلس النواب.. (أرشيف)

السماح للكويتيين بالتصرف في عقاراتهم وتأجيل القضايا العالقة

□ بغداد / المدى

أعلن فاضل محمد مستشار رئيس الوزراء نوري المالكي تأجيل جولة المباحثات الثنائية مع الجانب الكويتي إلى نهاية الشهر الحالي.

وقال في تصريح صحفي أمس الاثنين إن "جولة المباحثات التي كان مقررا لها أن تجري في بغداد منتصف الشهر الحالي بين العراق والكويت قد تأجلت إلى التاسع والعشرين من نيسان الحالي".

وأضاف محمد أن "تأجيل جولة المباحثات العراقية –الكويتية جاء بسبب وجود التزامات وسفر عدد من أعضاء الوفد العراقي"، مبينا أن "الوفد الكويتي سيحضر إلى بغداد في الوقت المحدد".

وكان من المقرر أن تعقد الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة العراقية – الكويتية في بغداد خلال النصف الأول من شهر نيسان الحالي برئاسة وزيري خارجية البلدين لحسم الملفات العالقة بين البلدين والتي تمت الإشارة إليها خلال زيارة رئيس الوزراء إلى الكويت.

وفي السياق ذاته أعلنت الأمانة العامة لمجلس الوزراء إحالة السماح للكويتيين المالكين للعقارات في العراق التصرف بعقاراتهم إلى الجهات المعنية للتنفيذ.

وذكر بيان للأمانة تلقت (المدى) نسخة منه أمس أن "مجلس الوزراء صادق على المحضر المحرر بشأن اجتماع اللجنة المشكلة بموجب الأمر الديواني رقم ٢٦ لسنة ٢٠١١ المتضمن السماح للكويتيين المالكين للعقارات في جمهورية العراق التصرف بعقاراتهم ما لم يوجد مانع قضائي".

وأضاف أن "القرار تضمّن شرط مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل من الجانب الكويتي بخصوص حقوق العراقيين"، مشيراً إلى أن "تبادل الالتزامات والموافقة عليها يتم عبر القنوات الدبلوماسية ومن تلقي الطلبات الفردية وتوثيقها من قبل الجهات المعنية في الدولتين".

وأشار البيان إلى أن "محضر الاجتماع أشار إلى أن الجانب الكويتي بيّن عدم وجود قرارات إدارية بشأن منع التصرف أو المصادرة تتعلق بأملاك عقارية لمواطنين عراقيين بدولة الكويت، كما تعهد برفعها إن وجدت على أن يستثنى من ذلك الأحكام القضائية".

وكانت النائبة عالية نصيف عن الكتلة العراقية الحرة قد طالبت السلطات الثلاث بأن تكون اللجنة الوزارية التي ستشكل لبحث الملفات العالقة مع الكويت مختلفة عن سابقاتها وتضم أعضاء لم يشتركوا في اللجان السابقة التي شكلت للغرض ذاته.

وقالت نصيف في تصريح للمدى: من المهم جدا أن تختلف اللجنة الجديدة عمّا سبقها من اللجان التي كانت قد شكلت للغرض ذاته، مع مراعاة عدم تشكيلها من أعضاء اشتركوا في اللجان السابقة لضمان الحصول على نتائج أفضل.

وشددت على ضرورة أن تضع اللجنة في أولويات عملها ملف ميناء مبارك وملف الحدود، باعتبارهما يتصدران الملفات العالقة بين العراق والكويت من حيث الأهمية، مع السعي إلى جعل هذه اللجنة تستند على أرضية قوية من خلال انتداب شركات عالمية وخبراء متخصصين للبحث في الملفات العالقة بين الجانبين.

يذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي قام بزيارة إلى دولة الكويت في ١٤ من شهر آذار استغرقت يوما واحد بدعوة من نظيره الكويتي والتقى بأمير الكويت ورئيس مجلس الأمة، وأجرى مباحثات مع وفد كويتي برئاسة رئيس الوزراء وتمت خلال الزيارة حلحلة عدد من الملفات منها موضوع ترسيم الحدود وإنهاء ملف الخطوط الجوية العراقية، فيما لم يتم الإعلان عن الوصول إلى نتائج خلال هذه الزيارة لعدد من الملفات الأخرى والتي من أهمها ملف العويضات وإخراج العراق من البند السابع".

بروازي: أنا فخور بهذا الاستبعاد لأنه لم يرتبط بالفساد

□ بغداد / المدى

عادل بروازي

قال المستشار السابق لرئيس الوزراء، عادل بروازي، أمس، الاثنين، إن استبعاده من منصبه جاء بعدما رفض تأييد جميع مواقف رئيس الوزراء نوري المالكي ضد إقليم كردستان، مشيرا في الوقت نفسه إلى انه "فخور" بهذا القرار.

وكان بروازي يشغل منصب مستشار المالكي لشؤون إقليم كردستان، وهو منصب بلا صلاحيات ويرتبط مباشرة بمكتب رئيس الوزراء.

وقال بروازي في تصريح صحفي إنه "منذ بداية السنة الجديدة كان يفترض تجديد عقدي أو هويتي في هيئة مستشاري مجلس الوزراء، لكن ذلك لم يحدث، وتملصوا عنها وأخروها".

ويتهم الكرد إلى جانب ائتلاف العراقية، المالكي بالسعي لفرض سيطرته على جميع المؤسسات المستقلة عبر انتهاج الدكتاتورية.

وأضاف بروازي "أصل الخلاف بدأ بعد رفضي تأييد كل مواقف وتصريحات رئيس الوزراء، وبخاصة التي كانت ضد إقليم كردستان"، مبيناً "صحيح أنا مستشار رئيس الوزراء ولكنني مرشح رئيس إقليم كردستان لهذا المنصب".

وقال بروازي "أنا جئت لأدافع وأوفر مناخا وجوا مناسبا بين الإقليم والحكومة الاتحادية، لكن التوترات والخلافات بين رئيس الإقليم (مسعود بارزاني) والحكومة الاتحادية والتي تركزت بالدرجة الأولى على موضوع النفط والغاز، جعلتني أقف ضد كل أجراء يصب ضد الإقليم والعراق".

مضيفا أن "علاقتي بالمالكي جيدة جدا وطبيعية ولكن يبدو أن استبعادي جاء نتيجة التصريحات الأخيرة والتوترات بين إقليم كردستان والحكومة العراقية".

وأردف "أنا فخور بهذا الاستبعاد لأنني لم استبعد على ضوء فساد مالي أو إداري أو غياب وأنا دافعت عن قوميتي وعن إقليم كردستان وعن العراق".

إلى ذلك قالت النائبة عن التحالف الكردستاني أشواق الجاف، ان استبعاد مستشار رئيس الوزراء عادل بروازي، من منصبه يعد تصعيدا للأزمة الراهنة وعدم رغبة في عقد الاجتماع الوطني في حال كان الأمر إقصاء.

واستبعد مستشار رئيس الوزراء لشؤون إقليم كردستان عادل بروازي، من منصبه لأسباب مجهولة.

وذكرت الجاف، في تصريح لوكالة الفرات نيوز اليوم أن "أسباب استبعاد مستشار رئيس الوزراء لشؤون إقليم كردستان عادل بروازي، من منصبه لم تتضح لغاية الآن"، مضيفة ان "استبعاد بروازي يعد أمرا طبيعيا إن كان بسبب انتهاء مدة عقده، اما ان كان سبب إقصائه على خلفية المشاكل السياسية الراهنة فهذا يعد تصعيدا للمواقف وعدم رغبة لعقد الاجتماع الوطني".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون